

الإنتاج من خارج «أوبك» يحقق مستوى قياسي بـ 2014

«الوطني»: 15% انخفاضاً في أسعار النفط الكويتي خلال يناير

المتوسط لأوروبا وأمريكا للشهر السادس على التوالي. كما حافظت كل من الكويت وقطر والإمارات نسبياً على ثبات إنتاجها عند ما يقارب 2,8 مليون برميل يوميا و0,7 مليون برميل يوميا و2,8 مليون برميل يوميا على التوالي. وبالمقابل، تراجع الإنتاج الليبي للشهر الثاني على التوالي بواقع 240 ألف برميل يوميا ليصل إلى 525 ألف برميل يوميا، متأثرة بالنزاعات السياسية.

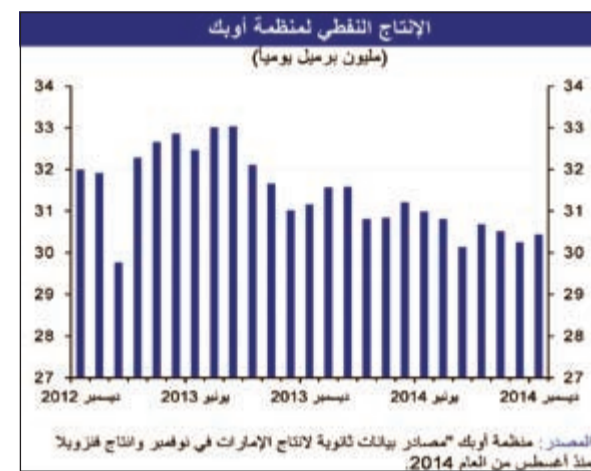
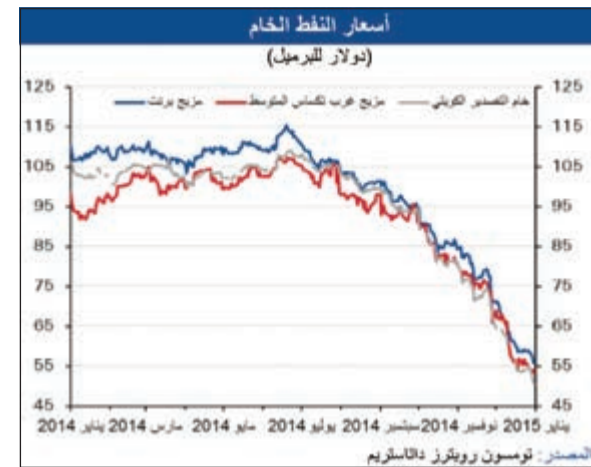
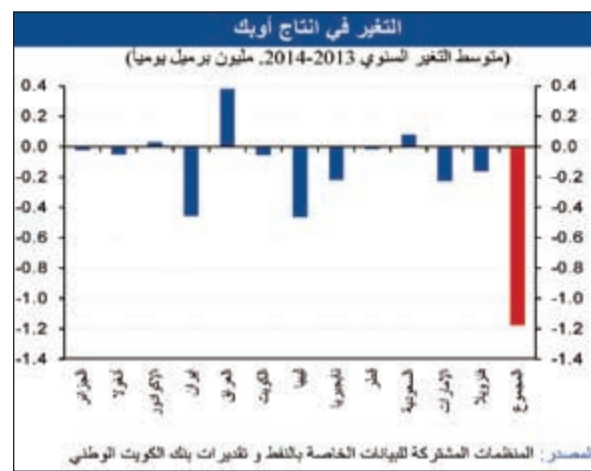
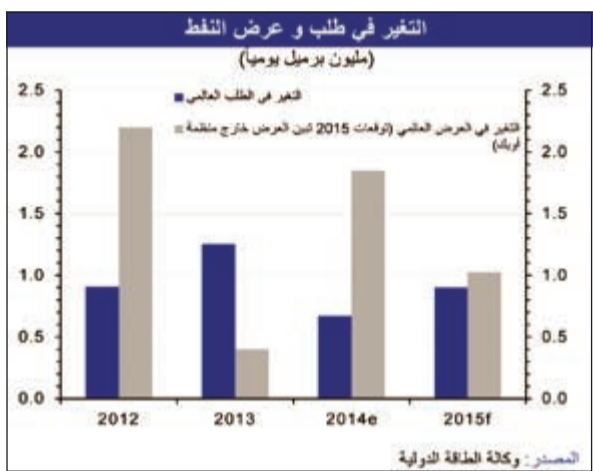
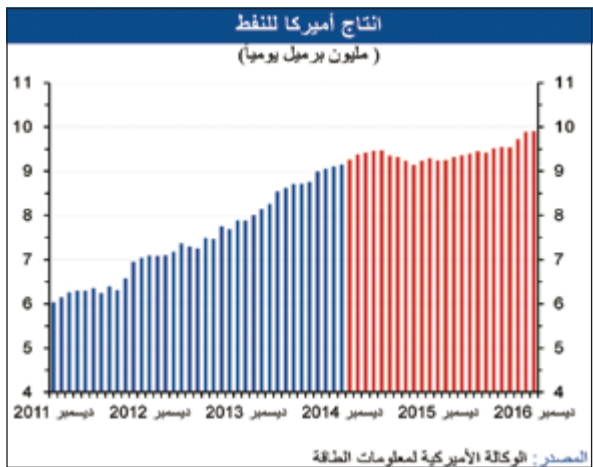
وقد بلغ إجمالي إنتاج منظمة أوبك كإجمالي الإنتاج نحو 30,8 مليون برميل في المتوسط يوميا متراجعا بنحو 1,2 مليون برميل يوميا موقفا مقارنة بالعام 2013.

وفي الوقت نفسه، استمر الإنتاج من خارج منظمة أوبك بالارتفاع خلال ديسمبر بواقع 70 ألف برميل يوميا ليصل إلى 57,2 مليون برميل يوميا بمساعدة من إنتاج أميركا الشمالية بشكل خاص، وذلك ما بينته وكالة الطاقة الدولية. وقد بلغ إجمالي الإنتاج لكامل العالم مستوى قياسي بـ 9,9 ملايين برميل يوميا بحلول نهاية العام 2014.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية تباطؤ النمو مع بداية العام 2015 ليصل إلى مليون برميل يوميا، وذلك تماشيا مع التراجع في أسعار النفط الذي يعيق النشاط الاقتصادي فيما يخص الاستثمار في البنية التحتية النفطية والإنتاج.

ومن الممكن أن تعزى بعض مؤشرات التباطؤ إلى البيانات الأخيرة الخاصة بعمليات التنقيب في أميركا. حيث استقر عدد الحفارات الأميركية عند 1543 حفارة في الثالث من يناير، مسجلا تراجعا قدره 242 حفارة، أو بواقع 16% عن عام مضى، وذلك وفق شركة بيكر هيوز للخدمات النفطية. وحسب توقعات الوكالة الأميركية لمعلومات الطاقة، فمن المحتمل أن يتراجع العدد بشكل أكبر بواقع 24% في الولايات الشمالية والأربعين بحلول شهر أكتوبر، وذلك في حال بقاء أسعار مزيجي برنت وغرب تكساس المتوسط عند أقل من 58 دولارا و55 دولارا للبرميل على التوالي خلال العام.

وارتفع الطلب على النفط من دول منظمة أوبك خلال العام 2015 بواقع 300 ألف برميل يوميا ليصل إلى 29,2 مليون برميل يوميا، وذلك نتيجة خفض التوقعات بشأن نمو إنتاج الدول من خارج منظمة أوبك وسط التسارع المعتدل في الطلب العالمي. وقد تدعي الحاجة أن تقوم المنظمة بخفض الإنتاج بواقع 1,2 مليون برميل يوميا أو 4% من أجل تحقيق مستوى الطلب المتوقع لهذا العام، لإسليم أن أوبك تنتج حاليا نحو 30,4 مليون برميل يوميا.



انفلاق محلات في موسكو وعرضها للايجار بعد أن أدى انخفاض أسعار النفط المتواصل إلى التأثير سلبيا على الاقتصاد الروسي (رويترز)

العراقي الذي ارتفع بواقع 350 ألف برميل يوميا ليصل إلى أعلى مستوى له منذ خمسة وثلاثين عاما عند 3,4 ملايين برميل يوميا خلال الشهر. وقد قام العراق برفع صادراته من خلال الميناء الجنوبي في البصرة ومن ناحية الشمال أيضا عبر أنبوب حكومة كردستان الإقليمية المتصل بتركيا. وقد كان هذا الأنبوب سبب خلاف في السابق بين كردستان وبغداد وذلك لقدرته على تصدير النفط بصورة مستقلة عن السلطات الفيدرالية. ولكن في ظل التعطل المستمر للأنبوب الرئيسي الرابط بين جيهان-كركوك السعيدة بخفض سعر البيع الرسمي لنفط الزيت العربي

الذي تراجعت عملاتها مقابل الدولار. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية نمو الطلب العالمي بواقع 910 آلاف برميل يوميا تماشيا مع تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية عالميا. ارتفاع الإنتاج العراقي يعرض تراجع الإنتاج الليبي ويرفع من إنتاج أوبك خلال ديسمبر. وعلى صعيد الإنتاج، فقد ارتفع إجمالي إنتاج أوبك خلال ديسمبر بنحو 200 ألف برميل يوميا عن الشهر الأسبق ليصل إلى 30,4 مليون برميل يوميا وذلك وفق بيانات منظمة أوبك المستقاة بشكل رئيسي ومباشر من مصادر وطنية. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة قوة الإنتاج

الأبطأ منذ 5 سنوات وتؤكد على الأثر السلبي الذي خلفه ركود الطلب على الأسعار العالمية منذ صيف العام 2014. ويبدأ أن التراجع العالمي قد طال العديد من الأسواق كأميركا والصين ودول الاتحاد السوفياتي السابق وأميركا اللاتينية بالإضافة إلى الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا وآسيا وأوقيانوسيا والتي شهدت جميعها تراجعا في الطلب خلال العام. وبالمقابل، وحدهما دول الشرق الأوسط وأفريقيا ودول من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استطاعت أن تسجل نموا في الطلب بوتيرة أسرع من العام الأسبق. ولم تصح التوقعات بشأن التأثير الإيجابي الذي قد يتركه



جانب من كلمة المنيع في المؤتمر

أشاد بجهود «بيتك» بجعل الصكوك أداة تمويل عالمية في مؤتمر يورومني المنيع: غياب الأسواق الثانوية الإسلامية يحد من التوسع والنمو

الاقتصاد الإسلامي وأقبال العديد من الجهات على هذا النوع من التمويل والاستثمار. مشيرين إلى دور مجموعة «بيتك» كأحد المنظمين الرئيسيين لهذه الصكوك، إذ تعد أول صكوك سيادية على مستوى قارة أفريقيا، وتم استخدام أصول ملموسة لإصدار هذه الصكوك، مما منحها تصنيفا ائتمانيا استثماريا من قبل وكالات التصنيف العالمية الكبرى وهي موديز وفيتش وستاندر أند بورز.

وتعتبر الحكومة البريطانية أول دولة أوروبية تقوم بإصدار الصكوك على المستوى السيادي في 2014، حيث تبدي اهتماما بقطاع الاقتصاد الإسلامي، وتسعى إلى أن تكون في الريادة على مستوى هذا القطاع على خطى ماليزيا والإمارات، ويقوم البنك المركزي البريطاني بجهود لتقديم أدوات للسيولة لخدمة البنوك الإسلامية أسوة بما يقدمه للبنوك التقليدية. ومن الأمور التي تدعم وتسهل نمو الاقتصاد الإسلامي في بريطانيا، البيئة القانونية الملائمة، حيث أن نسبة كبيرة من العقود التي تتعامل بها المؤسسات الإسلامية تخضع للقانون الإنجليزي.

يذكر أن حجم القطاع المالي الإسلامي المالي يتجاوز 1,8 تريليون دولار، وينمو بوتيرة سريعة، يتوقع أن تتجاوز نسبتها 20% في الأعوام القليلة المقبلة.

الصكوك، وحجم الأموال المستثمرة في هذا المجال. وأكد المنيع استمرار جهود مجموعة «بيتك» في إصدار المزيد من الصكوك للحكومات والشركات حول العالم بما يعزز من دور ومكانة هذا المنتج الذي يعد البديل الشرعي للسندات، ويساهم في توفير التمويل للعديد من المشاريع بأسلوب مبتكر وآليات ميسرة، مما يعزز من دور الصيرفة الإسلامية في المشاريع الكبرى والمساهمة في جهود التنمية في مختلف المجتمعات. وأشار إلى أنه رغم الجهود التي تبذل في إصدارات الصكوك والاقبال الكبير على هذا المنتج من العديد من الدول والشركات الكبرى حول العالم، فإن غياب الأسواق الثانوية الإسلامية، لا يزال يحد من إمكانيات التوسع والنمو في هذا النشاط المهم والمحوري في عمل المصارف الإسلامية، خاصة أن العديد من الدول تفتقر إلى التشريعات المنظمة لعملية إصدار وتداول الصكوك، رغم أهمية دورها في تمويل الشركات والمشاريع الكبرى، فالصكوك إحدى الأدوات التي يمكن للبنوك أن تقوم بإدارة السيولة من خلالها في حال وجود سوق ثانوية للإصدارات.

وخلال المؤتمر، استعرض ممثلو حكومة جنوب أفريقيا تجربتهم في إصدارهم لأول للصكوك السنديانية في سبتمبر الماضي، وكيف ساهم ذلك في تيسير مجالات

قال عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة «بيتك الاستثمارية» التابعة لبيت التمويل «بيتك»، عماد يوسف المنيع، أن «بيتك» نجح في تطوير الخدمات المالية الإسلامية وأسواق رأس المال على مدى العقدين الماضيين، عبر منتجات عديدة، من أبرزها مساهماته في مجال الصكوك، وجهوده لتطوير أسواقها، بما شارك فيه من إصدارات لحكومات وشركات في دول مجلس التعاون وتركيا واليابان والولايات المتحدة وبريطانيا وجنوب أفريقيا، علاوة على ما يقدمه «بيتك» من دعم فني وشرعي وتوعوي للجهات التي تعتمده إصدار صكوك، لتمكينهم من الأصدار بنجاح وتذليل العقبات أمامهم. وأوضح المنيع في عرض قدمه في لندن أمام مؤتمر يورومني العالمي المنعقد تحت عنوان «التمويل الإسلامي والاستثمار» تجربة بيتك في إصدار الصكوك بشكل عام، وخلال 2014 تحديدا، والدعم الذي وفره، حتى تم إنجاز جميع إصدارات الصكوك بنجاح. وباكتاب تجاوز المبالغ المطلوبة، مشيرا إلى أهمية دور «بيتك» الذي كان بمنزلة الضامن لنجاح أي إصدار جديد، من خلال جلب المستثمرين للمشاركة. نظرا للثقة التي يتمتع بها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى قدرته على الهيكلة الممتازة للمنتج، مما ساهم بشكل كبير في تنوع مصادر الأموال للعملاء، وزيادة عدد مصدري